Islamic Organization for Food Security
l'Organisation Islamique pour la Sécurité Alimentaire
المنظمة الاسلامية للامن الغذائي

خمسون عاماً
متحدون من أجل السلم والتنمية
UNITED FOR PEACE AND DEVELOPMENT
UNIS POUR LA PAIX ET LE DEVELOPPEMENT
2019 - 1969

قرارات
الدورة الثالثة للجمعية العامة
للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي

اسطنبول - جمهورية تركيا
16-18 يونيو 2020
24-26 شوال 1441 هـ

القرار رقم
IOFS / GA / _____

البرنامج التنفيذي
لتطوير السلع الزراعية الاستراتيجية

ان الدورة الثالثة للجمعية العامة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي المنعقدة في اسطنبول بجمهورية تركيا في الفترة 16-18 يونيو 2020 الموافق 24-26 شوال 1441 هـ,

بناءً على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي الذي اعتمد في الدورة الأربعين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي الذي انعقد في كوناكري بجمهورية غينيا في الفترة 9-11 ديسمبر 2013 ,

تعزيزًا للقرار رقم 46/1 الصادر عن الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي الذي انعقد في أبوظبي بالإمارات العربية المتحدة في الفترة 1-2 مارس 2019 , بشأن برامج عمل منظمة التعاون الإسلامي بخصوص تطوير السلع الاستراتيجية ,

وتطبيقاً للأحكام ذات الصلة بالقرار رقم OIC / 7-MCFSAD / 2016 / RES-FINAL المعتمد في المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية الذي عقد في أستانا (نور سلطان) بكازاخستان في الفترة 26-28 أبريل 2016 , الذي حث الدول الأعضاء على دعم إنتاج واستخدام المدخلات الزراعية والميكنة والكيماويات الزراعية الفعالة من حيث التكلفة التي تكون في متناول جميع أصحاب الشأن,

وإذ تأخذ في الاعتبار القرار رقم ..... الصادر عن الدورة الثامنة للمؤتمر الوزاري لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية الذي عقد في اسطنبول بجمهورية تركيا في الفترة 16-18 يونيو 2020 بشأن خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للسلع الزراعية الاستراتيجية ,

وإذ تثني على المدخلات المختلفة الواردة من الدول الأعضاء بشأن مشروع البرنامج التنفيذي الذي يؤثر على تجاربها الوطنية وأفضل التطبيقات العالمية ,

وإذ تيشيد أيضا بمالدخلات والتعاون من قبل مختلف الاجهزة التابعة مؤسسات لمنظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة والمنظمات الإقليمية والدولية بشأن هذه القضية ،

وإذ تضع في اعتبارها تقرير المجلس التنفيذي للمنظمة الاسلامية للامن الغذائي في أجتماعه الخامس القاضي بضرورة اعتماد إطار تنفيذي لتنفيذ برامج عمل منظمة التعاون الإسلامي للسلع الزراعية الاستراتيجية في القطاعات الفرعية الثلاثة وهي الأرز والقمح والكسافا ،

وإذ تأخذ في الاعتبار دورالمنظمة الاسلامية للامن الغذائي في تنفيذ برامج منظمة التعاون الإسلامي على النحو المنصوص عليه في نظامها الأساسي بما في ذلك أهدافها وغاياتها ,

واقتناعا منها بأن تنمية قدرات الدول الأعضاء في المنظمة الاسلامية للامن الغذائي بالنسبة للسلع الزراعية والغذائية الاستراتيجية الثلاث تعزز الأمن الغذائي والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للسكان والقضاء على الفقر,

وإذ تعرب عن تقديرها لمختلف اجهزة منظمة التعاون الإسلامي التي تتعاون مع المنظمة الاسلامية للامن الغذائي في تنفيذ البرنامج التنفيذي ,

وإذ تشدد على دور القطاع الخاص ومراكز التميز والمنظمات المجتمعية وصغار المزارعين في حشد الموارد البشرية والمادية من أجل التنفيذ الناجح للبرنامج,

وبعد الاطلاع على تقرير المدير العام حول هذه المسألة :

1. تعتمد البرنامج التنفيذي لتنفيذ برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لتطوير السلع الاستراتيجية .
2. تشدد على الدور الرئيسي للجان التوجيهية ولجان المشاريع ومراكز التميز في تنفيذ البرنامج التنفيذي .
3. تطلب من الدول الأعضاء دمج الجوانب البارزة للبرامج التنفيذية في أولوياتها الوطنية .
4. تدعو مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة والمنظمات الإقليمية والدولية وكذلك المؤسسات المالية الوطنية والمتعددة الأطراف لدعم تنفيذ هذا البرنامج .
5. يطلب من المدير العام ضمان التنفيذ للبرنامج وتقديم تقرير مناسب للجمعية العامة القادمة.

اعتُمد في اسطنبول , 18 يونيو 2020.

مشروع

القرار رقم

IOFS / GA /_____

تعزيز تطوير سلسلة القيمة من زيت النخيل

ان الدورة الثالثة للجمعية العامة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي المنعقدة في اسطنبول بجمهورية تركيا في الفترة 16-18 يونيو 2020 الموافق 24-26 شوال 1441 هـ,

بناءً على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي الذي اعتمد في الدورة الأربعين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي الذي انعقد في كوناكري بجمهورية غينيا في الفترة 9-11 ديسمبر 2013

إذ يشير إلى أحكام القرار E45/1 الذي اعتمدته الدورة الخامسة والأربعون لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي الذي انعقد في دكا بجمهورية بنغلاديش الشعبية في الفترة 5-6 مايو 2018 ، والتي تقر بأهمية تعزيز التعاون بين بلدان جنوب جنوب للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال تبادل الخبرات والمعرفة ونقل التكنولوجيا للتنمية الزراعية المستدامة ,

وإذ يشير أيضا إلى مبادرات التعاون المختلفة بين بلدان جنوب جنوب والتعاون الثلاثي لمنظمة التعاون الإسلامي التي تهدف إلى نقل التكنولوجيا بين الدول الأعضاء , وبما في ذلك مبادرة الربط العكسي (Reverse Linkage) للبنك الإسلامي للتنمية ,

إذ تضع في اعتباره الحاجة إلى تعزيز الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية للسلع الغذائية الأساسية والتصدير في الدول الأعضاء,

وإدراكاً لحقيقة أن صناعة زيت النخيل تمثل إحدى السلع الإستراتيجية الرئيسية للأغذية والزراعة , حيث تتمتع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بميزة عالمية .

وإذ تضع في اعتباره ضرورة توفير البحوث القائمة على الأدلة والسرد العلمي لمواجهة الحملات السلبية الجارية المتعلقة بالصحة التغذوية والقيمة البيئية لزيت النخيل ,

واقتناعاً منها بخصائص الغذاء والتغذية الممتازة لزيت النخيل وصلته بأهداف الأمن الغذائي والتطلعات التنموية لدولنا الأعضاء,

وإذ تثني على مساهمة حكومة ماليزيا في التنفيذ الناجح لمشروع تطوير سلسلة القيمة لزيت النخيل في سيراليون في إطار برنامج التعاون الثلاثي مع البنك الاسلامي للتنمية ,

و بعد الاطلاع على المذكرة التوضيحية المقدمة من الأمانة بشأن هذه المسألة :

1. تطلب من الدول الأعضاء تقديم خبرتها ومساعدتها الفنية لتنمية قدرات الدول الأعضاء المنتجة لزيت النخيل, و في إطار التعاون بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي وبلدان الجنوب جنوب والتعاون الثلاثي .
2. تدعو الدول الأعضاء إلى دعم التعاون داخل منظمة التعاون الإسلامي لتطوير زيت النخيل والسلع الأساسية المماثلة تماشياً مع الأهداف الشاملة للأمن الغذائي الجماعي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

3. تدعو كذلك البنك الإسلامي للتنمية ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الأخرى إلى منح الأولوية لدعم متطلبات التمويل والتدريب لمبادرة بناء القدرات في قطاع زيت النخيل ضمن برامجها .
4. تطلب من المدير العام للمنظمة أن يقدم تقريرا للجمعية العامة المقبلة بشأن تنفيذ هذا القرار.

اعتُمد في اسطنبول , 18 يونيو 2020.

مشروع

القرار رقم

IOFS / GA /_____

تنفيذ احتياطي الأمن الغذائي لمنظمة التعاون الإسلامي

ان الدورة الثالثة للجمعية العامة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي المنعقدة في اسطنبول بجمهورية تركيا في الفترة 16-18 يونيو 2020 الموافق 24-26 شوال 1441 هـ,

وانطلاقا من مبدأ التضامن الإسلامي المنصوص عليه في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي والأحكام ذات الصلة من النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي ,

وإذ تشدد على أهمية آلية احتياطي الأمن الغذائي لمعالجة مشاكل الأمن الغذائي المزمنة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والتي تشمل 28 دولة ذات عجز غذائي منخفض الدخل ومع 20.8 ٪ من سكان العالم الذين يعانون من نقص التغذية,

وإذ تعرب عن الالتزام بالاستفادة من فرص التعاون المتبادل وحشد الموارد بالنظر إلى حقيقة أن 25 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي تشكل أكبر عشرين منتجا للسلع الغذائية والزراعية الرئيسية في جميع أنحاء العالم , و بما في ذلك القوى العاملة الزراعية النابضة بالحياة,

رغبة منها في ضمان أن يكون احتياطي الأمن الغذائي في صميم البرنامج الإنساني والذي يهدف إلى دعم الشرائح الضعيفة في الدول الأعضاء في المنظمة وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية السريعة وتحسين سبل العيش لسكانها ,

تفعيلاً للأحكام ذات الصلة ببرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025 وخاصة تلك المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتعاون بين بلدان جنوب جنوب,

تنفيذاً للأحكام ذات الصلة من القرار رقم OIC / 7-MCFSAD / 2016 / RES-FINAL المعتمد في المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية الذي عقد في أستانا (نور سلطان) بكازاخستان يومي 26-28 أبريل 2016. , حيث طلب من المنظمة الاسلامية للامن الغذائي دراسة إنشاء احتياطي للأمن الغذائي لمنظمة التعاون الإسلامي على النحو الذي أوصى به المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية,

وإذ تستذكر القرار بشأن احتياطي الأمن الغذائي لمنظمة التعاون الإسلامي الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التعاون الإسلامي للأمن الغذائي والتنمية الزراعية الذي عقد في اسطنبول بجمهورية تركيا يومي 16-18 يونيو 2020 ,

وإدراكاً لدور المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في ضمان تنفيذ قرار منظمة التعاون الإسلامي بشأن احتياطي الأمن الغذائي و بالتعاون مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الأخرى .

بعد الاطلاع على تقرير المدير العام حول هذه المسألة :

1. تتعهد بتوفير آلية التنفيذ لتشغيل احتياطي الأمن الغذائي لمنظمة التعاون الإسلامي.
2. تطلب من الدول الأعضاء افادة المدير العام بالبيانات اللازمة عن احتياطياتها الغذائية الاستراتيجية الوطنية .
3. تطلب من المدير العام للمنظمة أن يقدم تقريرا شاملا للجمعية العامة المقبلة بشأن تنفيذ هذا القرار.

اعتُمد في اسطنبول , 18 يونيو 2020.

مشروع

القرار رقم

IOFS / GA /_____

الاتحاد الإسلامي لصناعة الاغذية

ان الدورة الثالثة للجمعية العامة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي المنعقدة في اسطنبول بجمهورية تركيا في الفترة 16-18 يونيو 2020 الموافق 24-26 شوال 1441 هـ,

بناءً على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي الذي اعتمده مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في جلسته الأربعين الذي أنعقد في كوناكري بجمهورية غينيا يومي 9-11 ديسمبر 2013 ,

إذ تشير إلى القرار OIC / ICAM-5/2010 / RES / FINAL الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الزراعية الذي أنعقد في الخرطوم بجمهورية السودان يومي 26-28 أكتوبر 2010 والذي نص على نهج سلسلة القيمة الزراعة وتحسين أداء السوق وأفضل الطرق للحصاد ومعالجة القضايا المرتبطة بتغير المناخ ,

تطبيقاً للأحكام ذات الصلة من القرار رقم OIC / 7-MCFSAD / 2016 / RES-FINAL المعتمد في المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية الذي عقد في أستانا (نور سلطان) بكازاخستان يومي 26-28 أبريل 2016 , حيث دعت الدول الأعضاء إلى الاستثمار في البنية التحتية لتطوير السوق وسلسلة القيمة على المستويين الوطني والإقليمي وبما في ذلك نقل التصنيع المحلي والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمناولة بعد الحصاد والتجهيز والتخزين والتوزيع ,

وإذ تأخذ في الاعتبار تقرير المجلس التنفيذي الرابع للمنظمة الاسلامية للامن الغذائي الذي أنعقد في نور سلطان بكازاخستان يومي 11-12 ديسمبر 2020 ,

ألحاقاً للمذكرات الشفوية الموجهة من قبل أمانة المنظمة الاسلامية للامن الغذائي إلى الدول الأعضاء وطلبها بتقديم الاراء و المدخلات والاتصالات بمؤسسات صناعة الأغذية في الدول الأعضاء ,

وإذ تأخذ في الاعتبار الحاجة الملحة للتصدي لتحديات خسائر ما بعد الحصاد وهدر الغذاء والتي ساهمت في الجوع وأزمات الغذاء الحادة التي تؤثرعلى أكثر من 64.7 مليون شخص في دول منظمة التعاون الإسلامي.

وإدراكاً منها للحاجة إلى تعزيز الروابط التجارية في مجال صناعة الأغذية بين المصنعين وتحديد الشراكات وفرص الاستثمار في مجال صناعة الأغذية داخل الدول الأعضاء في المنظمة الاسلامية للامن الغذائي,

مع التأكيد على أهمية إشراك الدول الأعضاء في المنظمة الاسلامية للامن الغذائي والقطاع الخاص في القضايا والتحديات ذات الصلة بصناعة الأغذية , مع تبادل البحوث والدراسات والابتكارات والتقنيات الجديدة بهدف تبادل أحدث المعلومات حول التطورات التشريعية والتنظيمية في الدول الأعضاء،

وإذ تشيد بإسهامات وتعاون مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي التى لها صلة والمنظمات الإقليمية والدولية بشأن هذه القضية,

و بعد الاطلاع على تقرير المدير العام حول هذه المسألة:

1. تدعو الدول الأعضاء إلى تشجيع مؤسسات القطاع الخاص العاملة في مجال صناعة الأغذية على إنشاء آلية للتعاون داخل الاتحاد الإسلامي لصناعة الأغذية .
2. تطلب من الدول الأعضاء إلى اعتماد آليات تشريعية وتنظيمية ملائمة تهدف إلى تعزيزصناعة و سلامة الأغذية الزراعية , وبالتالي تعزيز الإنتاجية على طول سلسلة القيمة الغذائية.
3. تحث الدول الأعضاء على المساعدة في بناء روابط قوية بين مؤسسات صناعة الأغذية ومؤسسات دعم الأغذية الزراعية الأخرى مثل البنوك والمؤسسات المهنية والبحثية ووكالات المعايرة و التفتيش وجمعيات المزارعين وما إلى ذلك .
4. تطلب من الدول الأعضاء إلى الترابط و حشد الهمم لذوي الشأن المحليين والدوليين في صناعة الأغذية لامدادهم بأفضل الخبرات ونتائج البحوث الحديثة المتاحة سواء في الدول الأعضاء أو على الصعيد العالمي.
5. تدعو جميع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة إلى تبادل خبراتها في مجال صناعة الأغذية وتنمية الصناعات الزراعية و خاصة فيما يتعلق بالطرق الحديثة لمعالجة خسائر ما بعد الحصاد وهدر الطعام .
6. تدعو كذلك جميع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والشركاء الإنمائيين المتعددي الأطراف إلى تطوير آليات فعالة لتعزيز الوصول إلى الائتمان والأسواق في إطار عمل نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي أو أي اتفاقات أخرى أبرمتها منظمة التعاون الإسلامي أو منظمة القوى العاملة الدولية .
7. تدعو قدماً الدول الأعضاء إلى مساعدة منتجي الأغذية الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم الى الدخول في الأسواق الدولية , مع المساهمة في زيادة عائدات التصدير من خلال العمليات الصناعية ذات القيمة المضافة .
8. تطلب من المدير العام للمنظمة عقد اجتماع لجميع ذوي الشأن في القطاع الفرعي لصناعة الأغذية بغرض توعيتهم بأهمية الاتحاد الاسلامي لصناعة الاغذية.
9. تطلب كذلك من المدير العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار للجمعية العامة القادمة.

اعتُمد في اسطنبول , 18 يونيو 2020.

القرار رقم

IOFS / GA /_____

تطوير بنوك الجينات الوطنية والموارد الوراثية للأغذية والزراعة

ان الدورة الثالثة للجمعية العامة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي المنعقدة في اسطنبول بجمهورية تركيا في الفترة 16-18 يونيو 2020 الموافق 24-26 شوال 1441 هـ,

إذ تشير إلى النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي الذي اعتمده المجلس الأربعون لوزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في كوناكري بجمهورية غينيا في الفترة 9 -11 ديسمبر 2013.

وتمشياً مع إعلان أستانا الذي اعتمد في قمة منظمة التعاون الإسلامي الأولى للعلوم والتكنولوجيا التي عقدت في نور سلطان في الفترة 10-11 سبتمبر 2017 وكذلك مع برنامج العلوم والتكنولوجيا والابتكار 2026.

إذ تضع في اعتباره الدور الحاسم للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في معالجة تحديات الأمن الغذائي التي تواجه الدول الأعضاء,

رغبة منها في اعتماد نهج سلسلة القيمة لتنمية الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي وخاصة في قطاع الزراعة وتعزيزانتاجية البذور,

وإدراكاً منها للحاجة إلى آلية إقليمية لحماية وحفظ الموارد الوراثية النباتية والحيوانية للأغذية والزراعة و ايضاً تبادل الآراء وتنمية القدرات البشرية والمؤسسية في هذا الجانب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ,

وإذ تضع في اعتباره أهمية وضع إطار دائم للتعاون بين الدول الأعضاء بهدف دعم الإجراءات المحلية والوطنية والإقليمية والاستجابات الجماعية بشأن الاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية والحيوانية لزيادة الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي المستدام ,

وإذ تعرب عن تقديرها العميق لحكومة الإمارات العربية المتحدة لتكرمها باستضافة ورشة عمل حول تطوير البنوك الجينات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ,

وإذ تشيد بالاستجابة السريعة للدول الأعضاء في تقديم تجاربها الوطنية في عمليات بنوك الجينات الوطنية في بلدانها,

وإذ تعرب كذلك عن تقديرها العميق للجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي والبنك الإسلامي للتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة للتعاون للمساهمة في اقامة ورشة عمل لتطوير بنوك الجينات مع أمانة المنظمة الاسلامية للامن الغذائي,

وإذ تعرب قدماً عن تقديرها أيضاً لجميع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الإقليمية والدولية لدعمها لعقد ورشة العمل المذكورة ,

وبعد الاطلاع على تقرير المدير العام للمنظمة حول هذه المسألة:

1. تشيد بالترتيبات الجارية لعقد ورشة عمل حول تطوير البنوك الجينية الوطنية تحت شعار: "تعزيز الأمن الغذائي داخل منظمة التعاون الإسلامي من خلال التنوع البيولوجي الزراعي" في أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة في الفترة 5-7 يوليو 2020 بالتعاون مع حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) واللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (الكومستيك) والبنك الإسلامي للتنمية .
2. تطلب من الدول الأعضاء والمؤسسات ذات الصلة في منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات الدولية المشاركة بنشاط في ورشة العمل المذكورة لدعم الجهود المبذولة لإنشاء آلية لحفظ وتقاسم الموارد الوراثية للأغذية والزراعة داخل منظمة المؤتمر الإسلامي .
3. تطلب كذلك من المدير العام أن يقدم تقريراً عن نتائج ورشة العمل لتنظر فيه الجمعية العامة القادمة.

اعتُمد في اسطنبول , 18 يونيو 2020.

القرار رقم

IOFS / GA / _____

إدارة استخدام المياه للزراعة
في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي

ان الدورة الثالثة للجمعية العامة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي المنعقدة في اسطنبول بجمهورية تركيا في الفترة 16-18 يونيو 2020 الموافق 24-26 شوال 1441 هـ,

إذ تشير إلى النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي الذي اعتمده المجلس الأربعون لوزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في كوناكري بجمهورية غينيا في الفترة 9 - 11يسمبر 2013 ,

وتماشياً مع إعلان أستانا الذي اعتمد في قمة منظمة التعاون الإسلامي الأولى للعلوم والتكنولوجيا التي عقدت في نور سلطان في الفترة 10-11 سبتمبر 2017 وكذلك مع برنامج العلوم والتكنولوجيا والابتكار 2026,

وعملاً بالأحكام ذات الصلة من القرار رقم OIC / 7-MCFSAD / 2016 / RES-FINAL الذي أعتمد في المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن الأمن الغذائي والتنمية الزراعية الذي عقد في أستانا (نور سلطان) بكازاخستان يومي 26 - 28 أبريل 2016 , والذي دعا الدول الأعضاء إلى الاستثمار في إدارة المياه والبنية التحتية للري بكفاءة وفعالية لتيسير نظام إمدادات مياه مستقر كطاقة متجددة يمكن الاعتماد عليها في الإنتاج الزراعي ,

إذ تضع في اعتبارها الدور الحاسم للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في معالجة تحديات الأمن الغذائي التي تواجه الدول الأعضاء في المنظمة,

و نظراً للتحديات الحالية لندرة المياه في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي , كما هو واضح في إجمالي المياه المتجددة التي تمثل 13.3 ٪ فقط من الإجمالي العالمي خلال السنوات 2013-2017 , ومع هذا فان 26 دولة عضو تعتبر تعاني من ندرة المياه و 6 دول أخرى تعاني من الضغط المائي و 14 دولة عضو تعاني من ندرة المياه المطلقة ,

واقتناعاً منها بضرورة تعزيز الوعي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من أجل تبادل أفضل الخبرات بشأن كفاءة استخدام المياه وإدارتها في مجال التنمية الغذائية والزراعية,

وإدراكاً منها لأهمية التعاون داخل منظمة التعاون الإسلامي في الإجراءات الجماعية المشتركة والمتكاملة من أجل معالجة الضغط المائي المزمن وندرة تقنيات الري الحديثة,

ورغبة في تعميق تبادل البيانات لتعزيز صياغة السياسات والرصد والتنظيم بشأن كفاءة استخدام المياه على طول سلسلة القيمة في قطاع الأغذية ,

وإذ تشدد على ضرورة تعزيز التعاون بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة ومؤسسات تمويل التنمية المتعددة الأطراف لدعم البنية التحتية والاستثمارات المتعلقة بالمياه , بما في ذلك تنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي بشأن المياه وأهداف التنمية المستدامة,

وإذ تشيد بدور مراكز الامتياز الوطنية في نشر نتائج البحوث ونقل التكنولوجيا الحديثة في مجال إدارة المياه وتنظيمها وحفظها للأغذية والزراعة,

وإذ يشيد كذلك بالتعاون بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة والمنظمات الإقليمية والدولية بشأن هذه القضية,

تعميماً لدور القطاع الخاص والمستثمرين ومنظمات المجتمع المدني في دعم تمويل اقتناء تكنولوجيات المياه الحديثة والدعوة للحفاظ على المياه وإدارتها على المستوى الاجتماعي والمحلي.

وبعد الاطلاع على تقرير المدير العام حول هذه المسألة :

1. تدعم عقد طاولة مستديرة حول إدارة استخدام المياه في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التى من المقرر عقدها في جدة بالمملكة العربية السعودية في أكتوبر 2020 , و ذلك خلال المؤتمر الثامن للوزراء المسؤولين عن المياه في منظمة التعاون الإسلامي .
2. تشيد بحكومة المملكة العربية السعودية لتكرمها باستضافة هذا الحدث الهام بالتعاون مع اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (الكوميستك) والبنك الإسلامي للتنمية.
3. تطلب من الدول الأعضاء المشاركة بنشاط في الطاولة المستديرة بهدف وضع آلية فعالة للتعاون داخل منظمة التعاون الإسلامي في إدارة المياه , بما في ذلك تعميم دور مراكز الامتياز ومؤسسات البحث في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي .
4. يطلب كذلك من المدير العام أن يقدم تقريرا شاملا عن نتائج الطاولة المستديرة وتوصياتها لتنظر فيه الجمعية العامة القادمة.

اعتُمد في اسطنبول , 18 يونيو 2020.

القرار رقم

IOFS / GA / _____

تشجيع التجارة الزراعية والاستثمار بين الدول الأعضاء

ان الدورة الثالثة للجمعية العامة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي المنعقدة في اسطنبول بجمهورية تركيا في الفترة 16-18 يونيو 2020 الموافق 24-26 شوال 1441 هـ,

بناءً على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي الذي اعتمده المجلس الأربعون لوزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في كوناكري بجمهورية غينيا في الفترة 9 - 11يسمبر 2013 ,

وتطبيقاً للأحكام ذات الصلة بالقرار رقم OIC / 7-MCFSAD / 2016 / RES-FINAL المعتمد في المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية الذي عقد في أستانا (نور سلطان) بكازاخستان في الفترة 26-28 أبريل 2016 , الذي حث الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير لحماية المستثمرين في مجال الزراعة والأمن الغذائي في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي,

إذ تستذكر الاتفاق العام للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي والذي تم اعتماده بالقرار رقم 8/1 - E الصادر عن الدورة الثامنة للجنة المالية التي عقدت في طرابلس بليبيا يومي 16 - 22 مايو 1977 م ,

نظراً الى أحكام اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز وحماية وضمان الاستثمارات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي اعتمدتها الدورة الثانية عشرة للجنة المالية التي عقدت في بغداد العراق يومي 1-5 يونيو 1981,

و بالنظر أيضًا الى أحكام الاتفاقية الإطارية بشأن نظام الأفضليات التجارية المعتمدة بموجب القرار رقم 1 للكومسيك في اجتماعه السادس في اسطنبول بتركيا يومي 7-10 أكتوبر 1990,

وتعزيزًا لأحكام برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025 المعتمد في قمة منظمة التعاون الإسلامي الثالثة عشرة التي عقدت في اسطنبول بجمهورية تركيا في أبريل 2016 و خاصة فيما يتعلق بالهدف الجديد وهو 25٪ للتجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي في عام 2025 ,

وإذ تضع في اعتباره الحاجة إلى وضع تدابير وآليات لضمان المساواة و اتاحة الفرص للنساء والشباب والفئات الأخرى المحرومة اجتماعياً للاستفادة من الأرض والأصول الإنتاجية والمعلومات والمهارات المعرفية ,

وإدراكاً لحقيقة أن المنظمة الاسلامية للامن الغذائي كمؤسسة متخصصة في منظمة التعاون الإسلامي وعلى أساس دورها القانوني قد انخرطت في تنفيذ المكونات الغذائية والزراعية لجدول أعمال التجارة والاستثمار لمنظمة التعاون الإسلامي .

رغبة في تعزيز الأمن الغذائي من خلال زيادة التجارة والاستثمار في قطاعي الأغذية والزراعة وخاصة مع ارتفاع عجز تجارة المواد الغذائية إلى 67 مليار دولار أمريكي في عام 2018 وحده مما يشكل تحديات اجتماعية واقتصادية خطيرة للدول الأعضاء.

وبالنظر إلى القيود المختلفة التي تعيق التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي في قطاع الأغذية والتي تتراوح بين العوائق اللوجستية والمالية والاستثمارية والمؤسسية والقانونية والتجارية وغيرها ،

وإدراكاً منه للحاجة إلى تجميع الموارد التي تهدف إلى ضمان تعزيز وتمويل وتيسير التجارة في السلع الغذائية والزراعية و لذلك ينبغي تنمية القدرات الإنتاجية للدول الأعضاء بدعم صغار المنتجين والزراعة الأسرية من خلال توفير برامج التدريب المهني وتسهيل الحصول عليها .

واقتناعاً منها بضرورة ألغى التوجهات التي يتم بموجبها تجارة المواد الغذائية حيث تهيمن البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على الواردات إلى دول منظمة التعاون الإسلامي اضافة الى ذلك القيود اللوجستية والمؤسسية والمالية والقانونية والفنية,

وإذ تعرب عن قلقه إزاء عدم تنفيذ الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف سارية مفعول فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والحاجة الملحة إلى لفت انتباه الدول الأعضاء إلى تفعيل هذه الاتفاقات لصالح زيادة التعاون التجاري الزراعي الغذائي ,

وإدراكاً منها للحاجة إلى تتغيير الوضع المالي الحالي للسكان في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي يتقييد الشركات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب الحيازات الصغيرة والشركات الزراعية الناشئة المملوكة للشباب والنساء في الحصول على التمويل والائتمان,

رغبةً منها في ضمان المشاركة الشعبية في سوق الأغذية الحلال و مع الأخذ في الاعتبار قيمتها الأخلاقية وزيادة استخدامها في تجارة مستحضرات التجميل والأدوية والأزياء والسياحة وتعدت الثروة الحيوانية وشملت المشروبات ,

ورغبةً منها أيضًا في تشجيع تنفيذ تدابير تيسير التجارة وسهولة ممارسة الأعمال التجارية وإزالة الحواجز الجمركية وغيرها بهدف تعزيز علاقات تجارة الأغذية النشطة بين الدول الأعضاء .

وبعد الاطلاع على تقرير المدير العام حول هذه المسألة :

1. تعتمد خطة العمل لترويج تجارة المنتجات الغذائية الزراعية والاستثمار بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بهدف ضمان تيسير التجارة وتعزيز وتمويل وتنمية القدرات الإنتاجية للأغذية في الدول الأعضاء .
2. تطلب من الدول الأعضاء دعم تنفيذ خطة العمل من خلال المشاركة النشطة في الأحداث الوطنية لترويج تجارة الأغذية في دولها بما في ذلك إقامة معرض تجاري للأغذية والزراعة كل سنتين.

3. تطلب أيضا من الدول الأعضاء التوقيع والتصديق على مختلف اتفاقيات منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز التجارة بهدف تطبيقها لغرض زيادة تجارة المواد الغذائية والزراعية وخاصة إزالة التدابير الجمركية وغير الجمركية .
4. تدعو الدول الأعضاء إلى تشجيع استخدام المنتجات المالية الإسلامية لتعبئة الأموال والائتمانات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصغار المزارعين والرعاة وغيرهم من مراكز الزراعة والصناعات الزراعية المجتمعية.
5. تطلب من المدير العام اقتراح برامج وأنشطة تهدف إلى تفعيل توجه خطة العمل بما في ذلك التنسيق مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة والشركاء الإقليميين والدوليين .
6. تدعو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية إلى دعم البرامج المختلفة التي تهدف إلى تمويل التجارة الزراعية والتأمين وائتمان الصادرات وإعطاء الأولوية لتمويل الأغذية الزراعية في نطاق عملياتها.
7. تدعو كذلك المركز الإسلامي لتنمية التجارة وغرفة التجارة والزراعة الإسلامية إلى التعاون مع أمانة المنظمة الاسلامية للامن الغذائي من أجل إقامة معارض تجارية للأغذية والزراعة كل سنتين .
8. تدعو قدماً الدول الأعضاء إلى تشجيع مؤسسات القطاع الخاص على المشاركة بنشاط في منتديات الاستثمار الهادفة إلى تعزيز النظم الغذائية القوية والمرنة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بما في ذلك تعميم دور المستثمرين ومؤسسات المشاريع المشتركة والمحسنين من أصحاب الثروات و رجال الاعمال.
9. تطلب من المدير العام تقديم تقريراً شاملاً عن تنفيذ هذا القرار إلى الدورة القادمة للجمعية العامة.

اعتُمد في اسطنبول , 18 يونيو 2020.